وزارة الاقتصاد الوطني

تسمية

بمقتضى امر عدد 1653 لسنة 1981 مؤرخ في 4 ديسمبر 1981 :

سمي السيد **محمد نجيب بن ميلاد** ، مديرا عاما لمركز النهوض بالصادرات عوضا عن السيد محمد عزوز النيفر

سعر الاسمنت

قـــرار

من وزير الاقتصاد الوطني مؤرخ في 4 ديسمبر 1981 يتعلق بضبط اسعار بيع الاسمنت ،

ان وزير الاقتصاد الوطني ،

بعد اطلاعه على القانون عدد 26 لسنة 1970 المؤرخ في 19 ماي 1970 المتعلق بكيفية ضبط الاسعار وزجر المخالفات في المادة الاقتصادية وخاصة على الفصل 2 منه ،

وعلى الامر المؤرخ في 28 جوان 1945 المتعلق بتنقيح ومراجعة النصوص المتعلقة بصندوق التعويض ،

وعلى القانون عدد 26 لسنة 1970 المؤرخ في 19 ماي 1970 وخاصة الفصل 3 منه ،

وعلى الامر عدد 543 لسنة 1970 المؤرخ في 24 اكتوبر 1970 المتعلق بنظام ضبط اسعار المنتوجات والبضائع والخدمات وخاصة على الفصل الاول منه ،

وعلى القرار المؤرخ في 10 فيفري 1981 المتعلق بضبط اسعار الاسمنت ،

قرر ما ياتي :

الفصل 1 ـ ضبطت اسعار بيع الطن الواحد من الاسمنت ابتداء من 10 ديسمبر 1981 كما يلي :

بيان المنتوج	السعر الاساسي للطن الواحد	احتياطي النقل	اداء تعويضي	سعر البيع بمركز الولاية
الاسمنت في الاكياس	25 د 350	2 د 500	3 د 000	32 د 850
الاسمنت بدون اكياس	21 د 800	2 د 500	2 د 000	26 د 300

يساوي سعر الاسمنت البحري العادي مضاف اليه مبلغ قدره 500 ، د0 للطن الواحد

الفصل 2 ـ يرخص لتجارة الجملة والباعة بالتفصيل ان يضيفوا الى اسعار الاسمنت المشار اليه اعلاه مبلغا عن كل طن قدره 460 ، د0 بالنسبة لتجار الجملة و940 ، د0 بالنسبة لباعة التفصيل

الفصل 3 ـ تقع معاينة المخالفات لاحكام هذا القرار وتتبعها وزجرها حسب احكام القانون المشار اليه اعلاه عدد 26 لسنة 1970 المؤرخ في 19 ماي 1970

الفصل 4 ـ الغيت جميع الاحكام السابقة المخالفة لهذا القرار والمتعلقة باسعار الاسمنت

تونس في 4 ديسمبر 1981

وزير الاقتصاد الوطني

عبد العزيز الاصرم

اطلع عليه
الوزير الاول
محمد مزالي